

وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى لـ "الثورة":

## الإرهاب والفساد وجهان لعملة واحدة وبرنامج الحكومة يستهدف استئصالهما من جذورهما

قال الدكتور محمد يحيى الشرفي وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى إن مكافحة الإرهاب والفساد تأتي في صدارة اهتمامات الدولة بسبب المصاعب التي خلقتها تلك الممارسات الإجرامية في حق الوطن والإساءة إلى سمعته أمام العالم أجمع ووصف في حديث لـ "الثورة" المدافعين عن الإرهابيين بأنهم لا يفقهون شيئا وأن المسألة التي يمكن

الحديث عنها هي تعريف الإرهاب مؤكداً على أن الذين يقومون بمواجهة الدولة والتخندق ضدها وضرب المصالح الاقتصادية وعلاقاتها السياسية بأنهم فاسدون وإرهابيون من الدرجة الأولى يجب تطبيق حكم الله فيهم . وأكد على ضرورة الوصول إلى علاقة تكاملية مثلى بين هيئات الدولة المختلفة وفي ما يلي نص اللقاء.

لقاء / ماهر محمد الجنيد

## نحتاج قانوناً خاصاً لحماية المستهلك في ظل تطور وسائل وأساليب الغش

من يعتمد إلى ممارسة مثل هذه السلوكيات المنحرفة في التعامل بالغش في الدواء والغذاء. استقلال القانون الشرطة؟

× هل بالضرورة ان تبقى النصوص مفردة في أماكنها أم جمعها في اطار قانون مستقل؟

× من الضرورة بمكان أن يكون هناك قانون مستقل لحماية المستهلك وهو ما قمت به حينما جمعت النصوص من بين النصوص القانونية الأخرى وقمت بتحليلها ووقفت عند كل نص منها وقد خلصت إلى ضرورة وجود القانون مستقلاً إلى جانب ضرورة تعزيز جوانب الإجراءات في الرقابة والإشراف من جميع الجهات المسؤولة .

انتقادات في غير محلها

× وصف البعض البرنامج العام للحكومة بأنه ذو طابع إنشائي ولايركز على القضايا الهامة التي تتعلق بتحسين معيشة المواطنين فما وجهة نظركم في ذلك؟

× ليس عيباً أن تكون صياغة البرنامج بلغة انشائية راقية إلى جانب معالجته لقضايا المواطنين ، فمثلاً أكد قانون حماية المستهلك وهو موضوع هام لم يتم وضع نظام قانوني له رغم أنه يلائمنا جميعاً كل يوم من خلال ما نلب

باجة إلى مراجعة × على ذكر المنظومة القانونية هل استوفت بلادنا ما يخصها في تامين المنظومة القانونية وماذا عن القوانين الشرعية؟

× من خلال ما عرض علينا في مجلس النواب أؤكد لك ان بلادنا ألزالت بحاجة إلى مراجعة كثير من القوانين التي كانت تصاغ بشكل توقيفي بمعنى أنها ما زالت ذات طابع شرطي حيث كان يتم كتابتها بصورة توفيقية مع الأهمية السلطنتي بالذات ، الوفاء بالاستحقاقات الدستورية والقانونية التي أكد عليها الدستور والقوانين النافذة والذي أكد عليه ايضا البرنامج الحكومي.

ثانياً: البحث في تكامل الأدوار بحيث تتناسق الخطوات التشريعية والبنية القانونية مع الأهداف التنموية المطلوب تحقيقها على صعيد الواقع العملي وكلما تكاملت الأدوار كلما تسارعت وتيرة الإنجاز وليس المواطنون المحسن وأضحاً وجلياً فرغ المستوى المعيشي وتحسين أداء القطاعات الاقتصادية والتنموية مرهون بتحقيق العلاقة التكاملية.

ومن خلال موقعي كوزير لشؤون مجلسي النواب والشورى أجد ان هذه العلاقة قائمة بشكل يحقق تلك الغايات وما أريد التأكيد عليه هو ضرورة الأخذ بالمدى الأبعد في تطوير هذه العلاقة فالحقيقة لسياسي إليها جميعاً فلا يمكن أجدنا الإدعاء بأنه يمتلكها وحده ومن هنا فإن جميع الهيئات الرسمية من وجهة نظري كل منها يمثل الريف للأخر فالحكومة بمقردها لا تستطيع القيام بما هو منوط بها من المهام فالم يمكن هناك إساد وتعاون معها من جميع السلطات الأخرى وفي مقدمة هذه الهيئات الهيئة التشريعية مجلس النواب وكذلك مجلس الشورى، الذي أعطيت له مهام كبيرة تضمنتها اللائحة المشتركة والتي قد ينظر إليها البعض على أنها اختصاصات ضيقة لكن كل بند فيها يحوي من الأمور الشيء الكثير وهذا ما لمسناه من خلال معاشرتنا للواقع عند مناقشة الخطة الخمسية والرؤية الاستراتيجية (٢٠٠٠-٢٠٠٢م) وكذلك ما لمسناه من خلال حضورى بعض جلسات مجلس الشورى وما يقدمه من أوراق هامة لمناقشة قضايا المجتمع.

## مطلوب حماية جنائية

× بخصوص قانون حماية المستهلك يكاد يكون موجوداً في قوانين متعددة فما هو الجديد من وجهة نظرك والذي تدعو إليه بحيث يتم إقراره في قانون خاص؟

× المطلوب هو كيف نوجد نصوص تشريعية تراعي مختلف الأوجه، وبحيث لاتقف عند حد الحماية المدنية ونعدى إلى الحماية الجنائية فكما ان الانسان يمكن ان يتعرض للقتل من خلال وسيلة مادية يمكن ان يتعرض لنفس النتيجة من خلال تناوله مادة منتهية الصلاحية "سامة" سواء غذائية أو دوائية - كيف نحمل من فعل هذا- خاصة وقد تحققت فيها أركان الجريمة العمدية- الركن المادي - والمعنوي- السلوك وهو المظهر الخارجي- والمعنوي هو القصد الجنائي القائم على العلم والإرادة ففي الواقع العملي نجد ان هناك من يتعمد الغش في الغذاء أو الدواء وربما سمعنا ان هناك من يتعامل مع الشركات المصنعة للدواء فينتفخ معها على تقليل العناصر الداخلة في تركيب الأدوية متعمداً رغبة في زيادة أرباحه "عاشياً متعمداً" أيضاً ما يتعلق بالمواد الغذائية من تعامل ببيع مواد غذائية وهو يعلم أنها لم تعد صالحة للاستخدام الأدمي أو حتى الحيواني ثم يتعمد انزالها إلى الأسواق وبيعها ، هذه الدواعي توجب علينا إيجاد نصوص قانونية جنائية تعاقب

## نقاش مسؤول

× حضرتكم الثورة التي نظمها مجلس الشورى الخاصة بمناقشة السلامة الغذائية والدوائية فما هي الانطباعات التي خرجت بها على اعتبار انها تماثل موضوع بحكم لنيل الدكتوراه؟

× لقد أعجبتني أسلوب التناول لهذا الموضوع الهام والمتعلق بالحياة اليومية للمواطنين وتحقيقه من خلال المناقشة سمعت بانني في أكاديمية علمية ، فمجلس الشورى معروف عنه أنه يضم خبرات في مختلف المجالات وكما قلت فقد تم مناقشة "السلامة الغذائية والدوائية" بنقاش مسؤول وقائم على أسس ومعطيات صحيحة وفهم لما يجري في الواقع انطلاقاً من منطلق الحرص على صحة المواطن فما يأتي من مجلس الشورى من آراء وخبرات وان كانت استشارية فإن دورها في تنمية الوعي لا يقل شأناً عن بقية الأجهزة الرسمية ولأهمية ما طرح بهذا الموضوع فإن الحكومة قد أبدت استعدادها الكامل لتبني ما جاء في تلك الأوراق وتنفيذها على أرض الواقع من خلال مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بهذا الجانب وهذا أيضاً سيتم بالتنسيق مع مجلس النواب بحكم أن هذه المشكلة تهم الجميع.

واجدها فرصة للتأكيد على أهمية التنسيق فإلمهات القادمة كبيرة ونحتاج إلى وقت وجهد من قبل جميع الهيئات.



عبد الكريم الغميسي

## النمو البغيض

× يقولون ان كل شيء يبدأ صغيراً ثم يكبر ، إلا المصائب فإنها تبدأ كبيرة ثم تصغر .. لكنني أرى أن مصيبة واحدة قد شذت عن القاعدة ، وهي مصيبة الفساد التي تبدأ صغيرة جداً ثم تنمو وتكبر مع الزمن على عكس المصائب الأخرى.

× فمثلاً .. نجد ان الموظف الفاسد يبدأ بقبول ما تيسر من الرشوة ، ثم تنفتح شهيدته للمزيد والمزيد حتى يتأصل عنده الفساد فلا يقتنع إلا بما يشبع ( نهمة) الذي لا يشبع حتى لو وصلت (الهدية) الى مستوى (سيارة) آخر موديل !!

× والتاجر الفاسد يبدأ بالتخريب ( على استحياء) ويقتصر نشاطه على تهريب السلع والبضائع الخفيفة ، ولكنه مع الزمن يتحول إلى تمساح ، ويصبح التهريب عنده (عادة) ، ويضيف إليه التهرب الضريبي ، ثم يشجع في توريد وتهريب السلع (الفاسدة) والبضائع (المشوشة) التي تجعل ثروته (تنمو) بسرعة الصاروخ !!

× والمحامي الفاسد يبدأ فسادته بتعمد التطويل في المرافعات بهدف (الابتزاز) ثم يتطور فسادته ( ويمنو) رويداً رويداً حتى يصل الى الحد الذي يسمح له بتجنب القضايا العادلة وقبول القضايا التي تدر عليه الأموال الطائلة دون رادع من دين أو وازع من ضمير .

× والخوف كل الخوف .. ان يتسرب ذلك (النمو البغيض) الى صفوف القضاة والأطباء والمسؤولين .

(٤٨٤١)

alkhmisy@hotmail.com



## الكلمة الحلوة

بالكلمة الحلوة تنسب عقول وقلوب من تتعامل معهم بكل سهولة حتى وان كانت قلوبهم أقسى من الحجر . والكلمة الحلوة لا تصفي الإعجاب والتقدير بل يستخدما فقط بل إنها أيضاً تجعل الآخرين يقدمون على إنجاز الأعمال الكبيرة وبمجهود مضاعف ومع ذلك تراهم سعداء متبسطين رغم ما ينصب على ذويهم من عرق وروع ساعات الطويلة التي يقضونها في العمل .

الكلمة الحلوة إذا أُجيد استخدامها والإكثار من تعاطيها في المرافق المنتجة فإنها تحقق العمل المتقن بكلفة أقل وزمن قياسي .

وهي مهمة لدعم معنويات العاملين بالمرافق التي يقترن أداء العمل فيها بالتوتر والانفعال .وهذا الكلام ليس من رأسي وإنما يؤكد علماء نفسانيون من واقع دراسات ميدانية أخرى ما توصل إليه أخصائيو العلوم النفسية في جامعة " سانت جوس " في نيويورك . فقد وجدوا انه بالإمكان التخفيف من توترات العمل الشديدة التي تجعل الموظفين والعمال عرضة لأمراض وتضعف إنتاجيتهم إذا علمهم الرؤساء وأصحاب العمل بلفظ وتفهم ودعم إحصائي كامل .

وليس هذا وحسب بل إن الكلمة الصادرة من المدير للموظف تلعب دوراً مهماً في انخفاض أو زيادة تعرضه للمرض .

وفي بحث ميداني مع ٧٠ عاملاً مرورياً بعد متابعة الاستجابة التوتيرية لهم ومقارنته بضغط دماهم وضربات القلب لديهم في أوقات الراحة والإسترخاء وإثناء قيامهم بعملهم وجد ان مستوى الدم الذي يتلقاه العاملون من مشرفيهم أو رؤسائهم ومساعدتهم يحدد طبيعة العلامات الحيوية .وتبين ان الدعم العالي ساعد في تقليل حالات ارتفاع ضغط الدم الشرياني ونبضات القلب المتسارعة مقارنة بالذين لم يتلقوا مثل هذا الدعم .

وهكذا نخلص إلى ان كلمة حلوة بلاش تحسن الإنتاج وتبطل العمل .. وتتساعل مستغربين لماذا يكثر بها البعض ؟!

محمد العريقي

alariky@maktoob.com

لايد من اعطاء المجالس المحلية المختصة اللازمة لتسيير شؤونها بدلاً من تركيزها في المركز وبالتالي ففور مجلس النواب كمجلس تشريعي أصدر القانون ولائحته وعليه إعادة النظر ومراجعة هذا القانون بحيث يتواءم مع المستجدات ويحقق المزيد من الصلاحيات للمجالس المحلية على ضوء هذه التوجهات الجديدة وعلى ضوء موقعي فأنا ارى انه لا يخلو جدول من جدول المجلس الاسبوعية إلا وفيه ما يؤكد هذا الجانب تأكيدات تعطي السلطات المحلية صلاحيات واسعة من خلال توسيع صلاحيات فروع مكاتب الوزارات في المحافظات والمديريات حتى تسير الخطوات بصورة صحيحة ومجلس الشورى دوره رفيع التوضيحات الاستشارية إلى فخامة الأخ الرئيس حفظه الله والتي تكون مشفوعة بالأراء القيمة الهادفة إلى تعزيز هذه التجربة فما يستلزم نصوص تشريعية كاملة تعمل جاهدة على إعادة صياغته وتقديمه إلى مجلس النواب لمناقشته وإقراره فالتوجيهات الحكيمه من فخامة الأخ الرئيس وتفاعل تلك الجهات قد أثمرت إنجاز خطوات متقدمة وحققت بلاندا مكاسب كبيرة ينبغي ان نحافظ عليها ونعمل على تجنيز مسار التجربة الديمقراطية في بلادنا الموصوفة بـ"بلدة طبية ورب غفور" .

× برلمان الطفولة تجربة متميزة لشئ الوعي الديمقراطي في أوساط الشباب والطلاب ، ماهو تقييمكم لمثل هذه التجربة وعلاقتها بزيادة مساحة الوعي؟

× لاشك ان مثل هذه المبادرات النوعية الهادفة إلى تكريس وتنمية الوعي الديمقراطي في أوساط الطلاب الهدف منها وال غاية التأسيس الصحيح للقيم والمبادئ الديمقراطية والتأكيد عليها في أوساط المجتمع عامة من خلال القيم والأخلاقيات والسلوكيات الحميدة والراسخة في وجدان أفراد الشعب وبآتي تشجيع الجهات الرسمية في إبراز تلك التجربة سعياً إلى تعزيز المسار الديمقراطي حتى يصحح حقيقة عندما تنشأ هذه الشريحة على تلك القيم وتترعرع فتصبح جزءاً من الشاكلة ومبادئها في عقول وأفئدة الناشئة خاصة أنها تتأسس على جذور راسخة وفي وعي أبناء المجتمع على اعتبار ان البمن بلد الشورى والديمقراطية منذ الأزل وليست حديثة بالممارسة الديمقراطية التي غابت عن واقع الحياة في عصور انحطاط والتخلف وجاعت ثمرة الوحدة المباركة.

## خطوة تتبعها خطوات

ويؤكد الشرفي على أن تلك التجربة ما هي إلا خطوة تتبعها خطوات في طريق انتخاب الهيئات البرلمانية على المستوى الاكبر وهي الانتخابات لمجلس النواب . ويضع الأسس اللازمة لنجاح التجربة ضرورة ترسيخ القاعدة التامة لدى جميع أفراد المجتمع "جهات رسمية وشعبية" والدولة قد رعت وانجزت مهامها وفقرت الاجراء المناسبة التي ادت إلى انتخاب برلمان لاطفال كما انجز مجلس النواب قانون الطفولة، ولكن مازال هناك قصور في التجاوب لدى الجهات الأخرى ويبدو أن ذلك ناتج عن عدم وجود القناعة فهذه خطوة ايجابية وقيمة اجتماعية راقية يجب ان يسعى الجميع لإنجاحها بحيث تتكاتف الجهود وتؤتي ثمارها المرجوة منها لصالح التجربة الديمقراطية بشكل عام . ينبغي أن يكون ما ورد في برنامج الحكومة هما لنا جميعاً نسعى إلى تحقيقه وفخامة الأخ الرئيس قد أعطى فرصة للحكومة لمدة سنتين تكون بمثابة المحطة التقويمية لما تم انجازه ومادة التقويم هي هذا البرنامج وأمل من خلال موقعي كما يامل فخامة الأخ رئيس الوزراء الأستاذ عبدالقادر باجمال وجميع الوزراء ان يتم إنجاز تلك المهام خاصة وأن الأخ رئيس الوزراء شخص عرف عنه خبرته وتجربته الواسعة ولديه الإلمام الكبير بإدارة شؤون الدولة ولا أباغ إن قلت فيه أنه رجل دولة من الطراز الأول وتوفرت له الإمكانيات التي من خلالها يستطيع تحقيق الامال والطموحات التي يتوقعها من هذه الحكومة المختارة بدقة وعناية.

بالإرهاب خاصة وقد تعرضت بلادنا لكثير من الصوالت الإرهابية التي شوهدت صورة بلادنا النقية والصالفة، الفساد معروف والكل يتحدث عنه والحكومة تسعى جاهدة لمكافحته لحاربته هو المسبوق بالإصرار والترصد ، والذي قد يأخذ الجانب المنظم ، اما ان يتم إسقاط بعض الأخطاء والعثرات والإخلالات في هذا المرفق الحكومي او ذاك والتشهير بالآخرين والإساءة إليهم على أن الفساد قائم وبلا حدود فمن يصير على الفساد والإساءة ويسعى للاستيلاء على المال العام يعتبر فاسداً والدولة من حيث المبدأ لاتقر الفساد مهما كان إلا ان الحكومة تسعى للحاربة من خلال البيات صارمة وفاعلة وللآخرين يمارسون مسؤوليتهم بصورتها السهلة - وهي الانتقادات - والحكومة حينما ربطت الفساد بالإرهاب انطلقت في رؤيتها تلك من خلال ما يجري على كافة الأصعدة محليا واقليميا ودوليا فهذه الأحداث والتصرفات الخارجة عن كل الشرائع السماوية لايقبلها الله وتكرها القيم الإنسانية ولا تنسب إليها ولا إلى مجتمعنا ولا تمت إلى ديننا بأي شكل من الأشكال، اساعت إلى سمعة بلادنا واضرت باقتصادنا .

× تفجير وسائل الاقتصاد وقتل الأطباء العاملين والاعتداء على حرمان المسلمين والمعاهدين خارج عن كل قيمة اسلامية وانسانية.

× فمن يستطيع ان يصف هؤلاء المتعدين على حرمان المسلمين وهم في أوكارهم يتمتسون ويعتدون على الآخرين فهل تستطيع ان نصف هؤلاء بالمسلمين؟ وهل الدين يفر مثل مثل هذه التصرفات التي توجه بالأساس إلى الوطن، فهذا إرهاب وفساد وبالتالي يصدر عليهم قول الله عزوجل إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض هؤلاء قطعوا الطريق وهبوا المال واستحلوا دماء المسلمين فتوفرت كل الشروط الخاصة بجريمة الحرابة.

## اعطاء مزيد من الصلاحيات

× ما هو دور مجلسي النواب والشورى والحكومة في تعزيز التجربة الديمقراطية من خلال دعم تجربة المجالس المحلية؟

× البرنامج السابق وتوجه الدولة سواء في ترسيخ التجربة الديمقراطية للمؤسسات السلمي للسلطة وتعزيز الامركزية بحيث يتم اشراك جميع المواطنين في اتخاذ خطوات متقدمة في الممارسة الديمقراطية بعيداً عن المركزية، باتي في اولويات اهتمامات الحكومة تطبيق بنود البرنامج الحكومي وايضا توجيهات فخامة الأخ الرئيس وبالتالي

## الحماية الجنائية للمستهلك ضرورة فالقتل قد يتحقق بتناول الغذاء الفاسد والدواء المباع بهدف الكسب حتى على حساب الآخرين

## من يستحل دماء المسلمين وزوار بلده فاسد يجب تطبيق حد الله فيه والدولة معنية بذلك

## برلمان الأطفال تجربة ممتازة ترسخ مفاهيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية في عقول الصغار.